



ومما يُبحث فيه أيضا ما يفعله بعض الناس، وهو ما يسمى: بقلب الدَّين، فإنه قد يكون ربا صريحا؛ وذلك لأن بعض الأثرياء والأغنياء إذا كان له دين على فقير ألج عليه، وقال: أعطني أعطني، فإذا اضطر ذلك الفقير استدان منه مرة ثانية، وطلب الدين عليه، وتضاعف الدين، يأتي إليه ويقول: في ذمتي لك مائة ألف ولا أقدرها؛ فبيني سلعة بمائة ألف أبيعها عليك، أو على غيرك بكذا وكذا؛ فيضطره إلى أن يشتري منه سلعة بمائة ألف فيبيعهها، ويعطيه قيمتها، فتكون تلك السلعة التي باعها بمائة ألف أصبحت مائة وعشرين، وهكذا يتضاعف. نقول: إن هذا مخالف لقول الله تعالى: { وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةً فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ } يعني: فأنظروا المعسر واصبروا عليه إلى أن تأتي الحالة التي يجد فيها، ويكون ذا ميسرة. فليجتنب المسلم هذه المعاملات التي فيها شيء من الاشتباه؛ حتى يسلم له دينه وعرضه، ويستمتع بعد ذلك إلى أسئلة الحاضرين. جرى الله فضيلة الشيخ على ما أبداه، وأوضحه حول ما يتعلق بالربا، وبالتعامل معه، وبانصراف كثير من الناس حول البنوك الربوية، وأصبح قلَّ من الناس من لا يتعامل مع تلك البنوك، أنى كانت تلك البنوك ما دامت تتعامل بالربا، ولهذا نرى كثيرا من الناس وجدت تلك البنوك في أوطان المسلمين، وانتشرت لما انصرف الناس حول جمع الدينار، والدرهم، والصالح لهم كثير من الناس أن يجمع المال من أي طريق كان، سواء كان ذلك المال من طريق حلال، أو من أي طريق من الطرق المحرمة، ولهذا أصبح كثير من الناس يرى أن المال ليس بالبنك ليكون حلالا متى حل في يده، مهما كان ذلك المكسب خبيثا، فإنه عنده يرى أنه مال حلال ما دام قد أقره الله عليه، وقد استمسك به في يده. ولهذا نرى أن الإسلام قد حد على المسلم أن يتصرف في أمواله بما يريد؛ بل إنه ينبغي له أن يسير على ضوء الإسلام، وعلى ضوء ما حدده الله، أو بينه رسوله - صلى الله عليه وسلم - لأن الإسلام قد شمل جميع أمور الدنيا، سواء كان فيما يتعلق بالحقوق الشخصية، أو فيما يتعلق بالأموال، أو فيما يتعلق بشئى مجالات الإنسان، ففي المال ينبغي للمسلم أن يتورع أن يدخل في المعاملات الربوية، أو أن يدخل في معاملات محرمة: من كسب مال خبيث ربما يدرى صاحبه إلى النار -كما سمعنا- { كل جسم نيت من سحت فالنار أولى به } . وهنالك أسئلة كثيرة ترد على الناس، أو ترد في أذهان كثير من الناس، ما دامت تلك البنوك التي يبلاد الإسلام، ولذلك ينبغي للمسلم أن يتحرز أن يتعامل في تلك البنوك، أو أن يساهم فيها، أو أن يشترك فيها بوجه من الوجوه؛ حتى يقاطع أهل الشر، وأهل المنكر، وأهل المعصية؛ وهكذا أمرنا الإسلام، وكذلك ينبغي للمسلم أن يتورع عن تلك مواطن الشر، ومواطن المعاصي؛ حتى لا يعينها الله، أو نعم بذنوبهم، أو يمشيهم معصيتهم بعقوبة الله سبحانه وتعالى. س: من ضمن تلك الأسئلة، يسأل رجل يقول: إن له أبا يعمل في البنوك الربوية مديرا لفرع من الفروع، وليس له مرتب إلا ذلك، أو ليس له دخل من المال إلا راتب ذلك البنك الربوي، فهل يجوز له أن يأكل معه، وأن يجالس، ويشرب من ماله الخاص الذي يأخذه من هذا البنك، أم لا يجوز؟ أفوتونا ماجورين. أفتى المشايخ أن العمل في البنوك -وهي على هذه الحال - لا يجوز؛ ما دام أنهم يتعاملون بالربا الصريح، الذي هو: الزيادة على المستقرض، وإعطاء المقرض والمودع ربا وفائدة، فإن العمل فيها لا يجوز، إلا أن ذلك كان العامل، سواء كان كاتباً، أو محاسباً، أو أميناً، أو مديراً، أو حتى ولو فراهشا، أو خادماً؛ لأن ذلك من باب التعاون على الإثم والعدوان، من باب المعاونة لهم، والله تعالى قد نهى عن ذلك بقوله: { وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ } . ما دام الأمر كذلك لحال أخي السائل، فنقول: الأولى أن تتصحه؛ حتى تغير وبدل، ويتنقل من هذه الوظيفة؛ فسيجد غيرها ما يقوم مقامها، أو أحسن، فإذا لم يفعل فإن كسبه إما حرام، وإما مشتبته، فمن الورع ألا تأكل من كسبه، ولا تقبل شيئا من ماله كهديبة، أو نحوها، وإن كان يرحص في الأشياء النافهة واليسيرة، كشراب ماء، أو قبولة عنده، أو جلوس في مجلسه، وتهوئته، أو ما أشبه ذلك، فأما شيء محسوس يؤكل، ويكون له قدر، أو هدية يعطيك إياها، فننصحه ألا تقبله؛ رجاء أن يكون ذلك زاجرا له عن هذا العمل، وسيجد غيره خيرا منه. س: نرى كثيرا من التجار يتعاملون بمعاملة التورق أو الدبنة، تريد توضيح هذه المعاملة، والفرق بينها وبين العينة، ثم نود أن ينصح أولئك التجار الذين لا يتعاملون بمسألة التورق تعاملًا حقيقيا؛ بل إنهم ربما يضعون الصناديق، ثم تبقى هذه الصناديق إذن في مكان قريب من سنة، أو سنتين لا تنقل من محلها، ويتعمدون وضعها في هذه الأماكن، حبال سنة، أو سنتين في هذا المكان، لا تنتقل من مكانها. .... صاحب إذا مال إلى نقود، ولا يجد ما يقرضه، لا يجد من يعطيه قرضا، فيضطر إلى الاستدانة إلى أن يستدين مالا، وينصح أولا نقول: إذا كنت كذلك فمن الأفضل أن تشتري من صاحب المال، أن تشتري السلع التي أنت محتاج إليها للاستعمال؛ حتى لا يكسب عليك مرتين، فإذا كنت مثلا: محتاجا إلى نقود لتشتري سيارة، فاشتر سيارة دينا، فهو أولى لك من أن تشتري مثلا طعاما، ثم تبعه وتخسر فيه، ثم تذهب وتشتري سيارة، فيربحون عليك مرتين، قل لهذا التاجر: أريد سيارة، فيشتري لك سيارة، ويبيعك إياها دينا، ونحو ذلك، إذا كنت مثلا: تريد المال لأجل بناء، ونحوه؛ لتعمر بيتا، ونحوه؛ فإنه يشتري لك الأدوات التي أنت بحاجة إليها، ويبيعك إياها دينا، فيشتري لك مثلا: الأسمنت والحديد والبلاط، وما أشبه ذلك، يشتريه هو، ويبيعك إياه دينا، ويربح عليك فيه ربحا عاديا، فتسلم من أن تخسر مرتين؛ حتى لا تقع في شبهة، ولا تقع في ضرر متكرر. كذلك أيضا قد تحتاج إلى النقود؛ لأجل أن تشتري مثلا سلعا للزواج ونحوه، تشتري أثانا، أو تشتري ثيابا، أو نحو ذلك، ففي هذا أيضا عليك أن تطليه بشبهة، ولا تباعك إياها كذا وكذا ثوبا، وكذا وكذا عمامة، وكذا وكذا فراشا، وهكذا يشتريها، ويبيعك إياها دينا؛ حتى لا تتضر مرارا، هذا هو أرفق بك، هذه واحدة. .. الحالة الثانية: إن يضطر الإنسان إلى نقود؛ لوفاء غريم له ملح في طلب دينه، ولا يجد ما يعطيه، إلا أن يستدين من آخر، فنقول: إنه لا يجوز لصاحب الدين أن يلج ويطلب، ولكن قد يكون محتاجا، وشديد الحاجة إلى ماله، فيلج عليك وأنت في أمل أن يأتيك مال، أو يصرف لك إعانة، أو نحو ذلك. نقول: إذا أردت الاستدانة فكيف تفعل؟ وهذا ما يسمى: بالتورق، الذي هو شراء سلعة لأجل بيعها والانتفاع بثمنها. فأولا: عليك أن تشتري من ذلك الغريم الذي سيدفع إليك المال، تشتري منه سلعا مفيدة، يمكن أن تروح وتشتري؛ حتى لا تخسر فيها مرارا، فنقول: أنا أريد عوض ألف، أعطني به سلعا تريح، فإذا قال: الألف هاهو موجود، في أي شيء أجعله؟ لا يجوز أن أعطيك ألفا بألف ومائتين دينا؛ لأنه عين الربا، أنا أعطيك إياه بسلع، اشتري له به مثلا مائة ثوب، أو مائة عمامة، وأبيعك إياها، اشتريها بألف، أبيعك إياها بألف ومائتين، تأخذ هذه الثياب، وهذه العمامات، وتبيعهها بالفقير أنت؛ حتى ربما تستفيد، ربما يكون رأس ماله بالإجمال ألف نقدا، وعليك ألف ومائتان دينا، وإذا بعته بالتفريق ربما تكون تريح بألف، وتكون بألف، وثلاثمائة، أو نحو ذلك، فلا يكون عليك ضرر في هذا، تقدر على أن تفرقها، تبيعه على فلان خمسا، وعلى فلان واحدة، وعلى فلان عشرة، تسير بها في القرى، أو في الدكاكين، أو نحو ذلك؛ حتى لا تتضرر. وكذلك أيضا لو مثلا اشتريت، باعك مثلا خمسين كيسا من الأرز، أو نحوها، باعك إياها بألف ومائتين، وهو اشتراها بألف، فإنك تحملها على سيارتك، وتسير بها على أهل الدكاكين، وأهل البيوت، فهذا يشتري كيسا، وهذا يشتري اثنين، أو ثلاثة، وربما يكون ثمنك الذي بعته بها مقاربا لما اشتريتها به، فلا تخسر إلا قليلا، هذا هو النصيحة الثانية التي يكون فيها رفق بالمستدين، لا يكون عليه خسران ميسر. أما إذا تعاجلت، وقلت: كيف أصبر على تحميلها؟! وكيف أصبر على تفريقها وبيعها؟! أنا أريد دراهم حالة بيدي الآن، لست من الذين يصرون على التفريق، وعلى البيع، فإنه لا يجوز لك حينئذ أن تعمل هذا العمل إلا بشروط. أولها: أن يكون الاتفاق على السلعة، أن يكون الاتفاق على السلعة كان يكون مثلا ثمن السلعة -الذي الكيس- مثلا مائة، فنقول: اشتريت منك هذا الكيس بمائة وعشرين دينا، يقول: بعتهك إياه بمائة وعشرين دينا لمدة سنة، يكون الاتفاق على الكيس، لا أن يقول مثلا هذا الألف الذي سأشتري به هذه الأكياس عليك بألف ومائتين، لا بل يكون الاتفاق على كل سلعة، على كل كيس ربحه كذا وكذا، أو قيمته كذا وكذا؛ حتى لا تقول: في العشر عشر، وفي العشر اثنا عشر، أو في المائة عشرون، أو في الألف مائتان، أو ثلاثمائة؛ بل يكون قيمة السلعة فيها ما فيها من الربح، هذه واحدة، الثانية: أنه لا بد من الاستلام والحوز؛ فقد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يتاع السلعة حيث يتباع؛ حتى يجوزها التجار إلى رحالهم، فصورة ذلك أنكم قد تكونون ثلاثة: أنت أيها المستدين، وصاحب النقود الذي سيدفعها عليك بربح، وصاحب الطعام الذي يبيعه، فيأتي صاحب الطعام، ويقول: أريد قيمة هذا الألف من هذا الطعام، من هذه الأكياس، ونحوها؛ فأعطني بهذا الألف، فيقول: عشرة هذه الأكياس بألف، فيدفعها إليك، صاحب النقود قد اشتري هذه الأكياس بألف، وسيبيعك إياها، لا يبيعك إياها لهدية في موضعها حتى يجوزها، ويرحزها، وينقلها إلى مكان آخر، فإذا نقلها قال: هذه الأكياس عليك إياها بألف ومائتين، أو نحو ذلك، قلت: نعم، قد اشتريتها بألف ومائتين دينا لمدة كذا وكذا، فيكتب بينكما كاتب، فإذا أردت أن تبيعها لا قدرة لك على تفريقها، قلنا: لا تبعتها وهي في موضعها أيضا، بل نقلها لنفسك، انقلها في مكان آخر، أنت أيها المستدين أجز من ينقلها، ويجوزها إلى مكان آخر، فإذا نقلتها، وصارت في مكان خاص، فهناك تقول: من يشتري؟ يشتريها صاحب الدكان الذي باعها أولا، أو يشتريها غيره، إلا أنه لا يشتريها الذي دفعها إليك دينا، فهذه هي الصورة التي يكون الإنسان بها بعيدا عن الشبهات، وإن كان فيها نوع من التساهل؛ لكنها أسلم من غيرها. أما كون الإنسان يبيعهها، وهي في موضعها مرتين أو ثلاثا، فإن هذا لا يجوز؛ لمخالفته النهي الصريح نهى أن يتاع السلعة حيث يتباع؛ حتى يجوزها التجار إلى رحالهم، نهى البائع والمشتري. كذلك أيضا ما ذكره الأخ من بعضهم عنده صناديق فارغة، يقول: إن فيها خاما، إن فيها قماش، ثم يقول: بعته هذا الصندوق بألف ومائتين وهو فارغ، مثل هذا أيضا احتمال على الحرام، ولا يجوز؛ وذلك لأنه لا بد من تحقق السلعة ومعرفتها، معرفة أن هذا الكيس فيه طعام، أو به بر مثلا، أو أن هذا الرباط فيه قماش، أو ما فيه فراش، أو فيه عمامات، أو ما أشبه ذلك، ومعرفة نوع كل سلعة؛ حتى لا يكون الإنسان مخادعا لله. س: لو حملت ممكن يقدر قيمة السيارة التي يشتريها علي. وأما إذا احتجت إلى سيارة، فلا بأس أن تتفق وإياه على الربح، وتقول: إذا اشتريتها مثلا بعشرين ألفا، فانا أدفع لك، أعطيك فيها فائدة ألفين، أو ثلاثة، أو خمسة -حسب ما تتفقون عليه- فإن ذلك جائز، ولو لم يكن قد اشتراها، والأفضل أنه عندما يشتريها هو يقدر فائدة، ويقول: ما تناسبني إلا بفائدة كذا وكذا. وكذلك نقول أيضا في شراء السيارة: أن بعضهم قد يبيعهها في موضعها، وهذا لا يجوز، يعني: أن صاحب المعرض يبيعهها على صاحب النقود -وهي في موقفها- بعشرة آلاف مثلا، وصاحب النقود يبيعهها باني عشر على المستدين -وهي في موضعها- والمستدين يبيعهها على غيره، أو على صاحب المعرض بتسعة آلاف وتسعمائة مثلا -وهي في موضعها- وهذا لا يجوز، لا بد من حوزها، لا بد أن صاحب النقود اشتراها من صاحب المعرض وشغلها، ويخرجها وجربها، ويسير عليها قليلا، ثم يفحصها، ثم بعد ذلك يبيعهها على المستدين، والمستدين أيضا كذلك يمشي عليها، ثم إذا مشى عليها مكانا -ولو قليلا- أظهر أنه يبيعهها؛ حتى لا يبيعهها في موضعها الأول. س: هناك سؤال حول هل يجوز مبايعة، أو بيع سندات الأسهم التي في الشركات مع تبين ناحية الربوية فيها؟ هل هناك مجال للربوي، أو هي بيع نقد بنقد، أو بيع منفعة بنقد؟ مع بيان ذلك من الجهة الشرعية، وهل هنالك ربا؛ حتى يحذر الناس؟ الأسهم إذا كانت في سلع بينة جاز بيعها، كأن تكون أسهما في أرض واضحة، لك فيها مثلا قيمة ما قيمته كذا وكذا، أو ما مقداره كذا مائة متر، أو مائتين يمكنك أن تبيعها، ولو لم تعلم عين الذين كأنهم في هذه الجهة، أو في هذه الجهة، كذلك سهمك في هذه العمارة، أو سهمك في هذا البستان، وكذلك أيضا سهمك في هذه العقالة التي قد عرف محتواها، وما فيها لك نصفها، أو عشرها، يجوز أن تبيع السهم في هذه الحال. أما الأسهم في الشركات فإذا كانت الشركة قد وضعت رأس المال في سلع، وعرفت تلك السلعة، يعني: جعلت رأس المال في مائة سيارة مثلا، ومائة وخمسين محركا، وخمسين خالطا، أو نحو ذلك، وعرفت تفاصيل ذلك، لك مثلا فيها واحد في الآلة، أو واحد في العانة جاز لك أن تبيع سهمك في هذه الشركة، التي ممتلكاتها قد أصبحت معروفة، معلومة، فأما السهام المشتبهة التي لا بدري ما رأسمالها، ولا بدري أيضا ما ربحها، وربما يكون رأسمالها كله نقودا، فإن بيعها - والحالة هذه - محظور لأمرين، الأول: الجهالة؛ لأننا لا ندري ما مقدار سهمك الذي فيها، ولا ندري ما ممتلكات هذه الشركة، فقد يكون ممتلكاتها كثيرة، لا نحصيها عددا. والأمر الثاني: أنه ربما يكون من ممتلكاتها نقود، فانت تبيع نقودا بنقود، وهذه هي المسألة التي نهى عنها لأجل أن فيها بيع شيء ربوي بجنس، ومعه غيره، ويسمى الفقهاء مسألة مد عوجة، كأن يبيع طعاما ودراهم بدراهم، أو نحو ذلك، فهذا لا يجوز، وبكل حال إذا كان للإنسان سهم في شركة من الشركات التي إما أنها ربوية، وإما أن فيها شيئا من المشتبه، وأراد أن يبيعه، فإذا باعه بأكثر مما أنه قد يكون السهم رأسماله مائة، ويبيعه بألف، فهذا الربح الذي ربحه وهو: تسعمائة؛ الأولى له أن يتصدق بها ويقتصر على ماله، يعطيها المساكين، أو المستحقين، حتى لا يأخذ شيئا مشتبهيا. وأباح له بعض العلماء أن يأخذ بقدر الربح الصحيح، إذا عرف أن هذه الشركة تتعامل معاملات صحيحة، ومعاملات مشتبهة، ومعاملات ربوية، فيقدر أن المعاملات الصحيحة قدر الثلث، والمعاملة الباقية مشتبهة ومحرمة، فأباحوا له أن يأخذ قدر الثلث من الربح مثلا، مع أن الاحتياط التورع عن هذا كله. جرى الله الشيخ على ما أبداه، وأوضحه، وفصله من أمور الإسلام، وجعلها الله في موازينه، ونبيه على مسألة مهمة، وهي كثير من الناس ربما قد يجهل هذه المسألة، وهي: أن بعض الناس -هداهم الله- حينما أعلن عن أسهم في البنوك الربوية بادر كثير من التجار -هداهم الله- في المسارعة، والمسابقة إلى شراء هذه الأسهم، والله سبحانه وتعالى يقول: { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَ تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ } وذلك من التعاون على العدوان، وعدم اتباع لأوامر الله، وأوامر رسوله -صلى الله عليه وسلم- فإن المسلم سيئال عن ماله، من أين اكتسبه؟ وفيما أنفق؟ حتى وإن كان درهما صغيرا، ويراه في نفسه حقيرا. أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل اجتماعنا اجتماعا مرحوما، وتفرقتنا تفرقا معصوما، ولا يجعل فينا شقيا، ولا محروما، ونفعنا الله وإياكم بما سمعنا، وجعلنا ممن يستمعون القول ويتبعون أحسنه، ...وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعه على الهدى إلى يوم الدين.